



بلدية الهاشمية الجديدة

الفرص الاستثمارية

الرؤية والرسالة

1.0

الرؤية

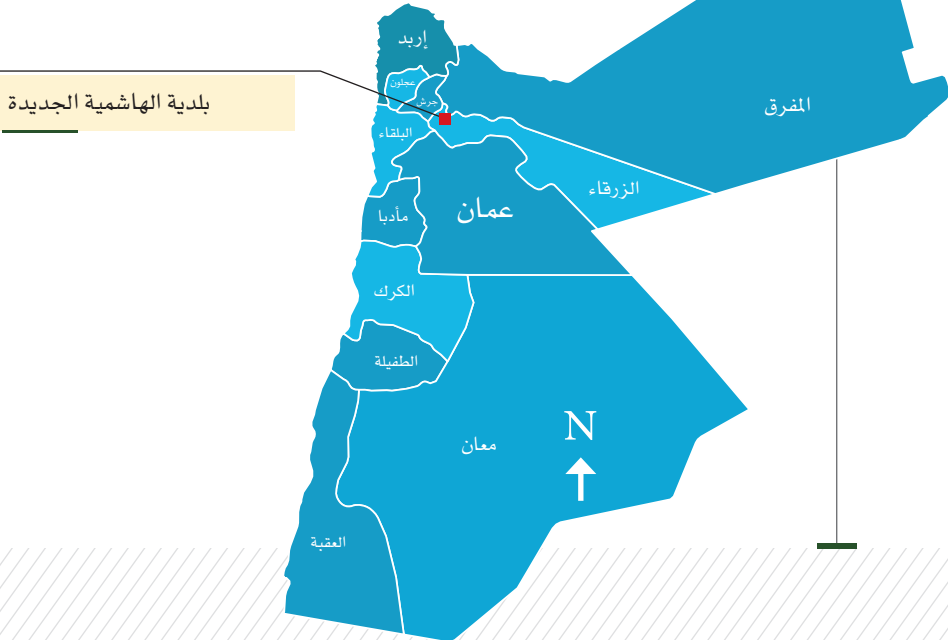


«بلدية مميزة ترتقي بخدماتها وتوسعى إلى بيئة استثمارية صناعية صديقة للبيئة وزراعية جاذبة بالشراكة مع القطاع الخاص»

الرسالة



«تحسين واقع الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين من خلال رفع كفاءة العمل المؤسسي في البلدية من الناحيتين البشرية والتكنولوجية وتعزيز مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص وتهيئة البيئة الاستثمارية بما يواكب متطلبات تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية المستدامة والحاكمة الرشيدة»



لمحة عامة عن بلدية الهاشمية الجديدة 2.0

الموقع



تقع الهاشمية في محافظة الزرقاء وتبعد ما يقارب 10 كيلومتراً عن مدينة الزرقاء و37 كيلومتراً عن شرق العاصمة الأردنية عمان. وتُعد الهاشمية جزءاً من منطقة صناعية رئيسية في الأردن، وتضم كذلك مساحة زراعية ضخمة. وتتمتع الهاشمية بموقع استراتيجي كمنطقة وصل بين محافظات الزرقاء وإربد والمفرق، وتتكون البلدية من خمس مناطق رئيسية هي الهاشمية وغريسا وأم صليح والفنية والسخنة وقرية بني هاشم.

التركيبة السكانية



يبلغ عدد سكان الهاشمية 60,230 نسمة حسب الإحصائيات المقدرة للعام 2014، وتمثل ما نسبته 6.1% من مجموع سكان المحافظة. يشكل الذكور ما نسبته 52% وتشكل الإناث 48% من مجموع عدد السكان. وتبلغ نسبة السكان ضمن الفئة العمرية (0-39) حوالي 84%، أي أن مجتمع الهاشمية عبارة عن مجتمع فتي يحتل الشباب النسبة العظمى من إجمالي عدد سكانه. كما ويوجد في الهاشمية مخيم لاجئين واحد هو مخيم السخنة والذي تأسس عام 1968 ويبلغ عدد سكانه 7000 نسمة.

متوسط دخل الأسرة



يبلغ متوسط دخل الأسرة 6770.3 دينار أردني للأسرة الواحدة سنوياً. وتعد تكلفة المعيشة في الهاشمية أقل بصورة ملموسة مقارنة مع عمان. وفي عام 2012، بلغ معدل الفقر 8.8%، أي أقل من باقي مناطق المملكة التي سجلت 14.4%، إلا أن معدل البطالة هو أعلى بنسبة 14% مقارنة مع 12% على مستوى المملكة.

الخدمات العامة

المواصلات



بشكل عام، تغطي شبكات الطرق معظم مناطق البلدية، موفرة خدمات نقل للسكان المحليين وتربط الهاشمية مع مدن قريبة بما في ذلك الزرقاء وعمّان. وتضم الهاشمية شبكة مواصلات تتكون من 38 باصاً موزعاً في مختلف أنحاء البلدية، ولكن لا توجد محطة باصات (مجمع) داخل حدود البلدية. مطار الملكة علياء الدولي هو أقرب مطار للبلدية ويبعد عنها حوالي 66 كم. لا توجد أية سكك حديدية أو محطات قطارات في المنطقة.

الرعاية الصحية



يوجد في الهاشمية مركز صحي شامل واحد من دون وحدة طوارئ، وأربعة مراكز للرعاية الصحية الأولية، ومركزين صحيين فرعيين، وخمس صيدليات، وأربعة مختبرات، وقسم أشعة، وأربعة مراكز لطب الأسنان تتوزع في مختلف أنحاء البلدية.

الأمن العام



توجد في البلدية مركزين أمنيين، وقسم إطفاء واحد.

النفايات الصلبة



يتم جمع 100% من النفايات الصلبة (15 جولة يومياً لجمع 89 طناً من النفايات)، علماً بأن معظم النفايات هي نفايات عضوية.

معالجة الصرف الصحي



تبلغ نسبة المشتركين في الصرف الصحي في لواء الهاشمية حوالي 30% من مجموع السكان و15% من مجموع المساكن. وتعتمد باقي المساكن والصناعات على الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة ما يسبب العديد من المشاكل البيئية للمنطقة.

المياه



تغطي شبكات المياه أكثر من 90% من المناطق التابعة للبلدية. وتبلغ نسبة الفاقد حوالي 51% وهي أعلى بقليل من نسبة الفاقد على مستوى المملكة والتي تعادل حوالي 49%.

الطاقة



تغطي شبكة الكهرباء أكثر من 95% من المناطق، كما تحتوي الهاشمية على شبكة إنترنت ذات نطاق عريض.

الفرص التعليمية



توجد في لواء الهاشمية 39 مدرسة حكومية وخمس مدارس خاصة، ليصل مجموع المدارس إلى 44 مدرسة. ويبلغ معدل عدد الطلاب لكل غرفة صفية حوالي 30 طالب/غرفة صفية. كما وتبلغ نسبة الإناث في المدارس حوالي 51% مقابل 49% ذكور، النسبة التي تعد متساوية تقريباً. وبلغ عدد رياض الأطفال 15 روضة. يوجد معهد تدريب مهني ومركز تدريب مهني في الهاشمية شاملاً محافظة الزرقاء. أما فيما يتعلق بالتدريب الجامعي، تقع المدينة بالقرب من الجامعة الهاشمية التي تأسست في الزرقاء عام 1995، وتوفر العديد من الفرص التعليمية في مجالات الفنون والعلوم والبحث والتعليم والتمريض والهندسة.

الفرص الثقافية والترفيهية



يضم اللواء أربعة نوادي شبابية، بما في ذلك نادي الهاشمية الرياضي، ولكن لا توجد مراكز ثقافية.

الأنشطة الاقتصادية والوظائف



يعمل غالبية السكان في القطاعات الحكومية والزراعية وبعض الصناعات الرئيسية، والتي تضم شركة مصفاة البترول الأردنية، مصفاة البترول الوحيدة في الأردن، ومحطة الحسين الحرارية، ومحطة خربة السمراء، وغيرها من المصانع بما في ذلك مصانع إنتاج الحديد. وتشكل الصناعة 20% من الأنشطة الاقتصادية في اللواء.

الحاكمية الرشيدة



تضم بلدية الهاشمية الجديدة مجلساً منتخباً وميزانية بلدية بقيمة 3 مليون دينار أردني ولا تعاني من عجز. ويتم تمويل البلدية بشكل أساسي من التحويلات الحكومية المستندة إلى الوقود بنسبة 60%. ومن الممكن تعزيز الضرائب البلدية وغيرها من الرسوم من خلال التنمية الاقتصادية الملائمة. تخصص غالبية النفقات البلدية للرواتب (39% في عام 2014، وحتى 50% خلال السنوات الخمس الماضية). تترك البلدية بأن هذا الأمر يؤثر بصورة سلبية على النفقات الرأسمالية أو التمويل المخصص لتحسين الخدمات والمرافق العامة.

استخدام الأراضي



لا توجد خطة أو خريطة شاملة لإرشاد المستثمرين نحو مساحات مناسبة وفرص استثمارية، سواء على أراضٍ خاصة أو حكومية. وكما هو الحال مع كافة البلديات، هناك شكل من أشكال التقسيم، إذ تمتلك البلدية ثمانية مبانٍ على مساحة إجمالية مبنية تبلغ 3212 متر مربع على أرض تبلغ مساحتها 19624 متر مربع. وتمتلك البلدية كذلك 280 قطعة أرض بمساحات مختلفة، ليصل مجموع المساحة إلى 153438 متر مربع. وتتكون غالبية الأراضي من مساحات صغيرة تركت بعد الاستحواذ على الطرق بصورة قانونية ولا يمكن جمعها واستخدامها بصورة فاعلة للاستثمار.

المنطقة الزراعية والحرثية



ما يقارب 45% من مساحة المنطقة هي أراضٍ زراعية، ويتم استخدام 70% منها لأغراض الزراعة. تقع المنطقة على ضفتي نهر الزرقاء، كما يوجد في المنطقة 48 بئراً ارتوازيًا، بالإضافة إلى مساحات كبيرة من الأشجار المثمرة والحقلية والمروية ومزارع الأبقار والدجاج والأغنام والماعز. وتبلغ مساحة الأراضي الحرثية (4697) دونم محرج منها 19% فقط. وقد حددت الجهات المعنية وجود فرصة لإعادة استخدام المياه الرمادية من محطة خربة السمراء لأغراض الري.

المناطق التجارية والصناعية



يقتصر النشاط التجاري في الهاشمية على منطقة صغيرة وسط البلد ومتاجر صغيرة منتشرة في المنطقة والتي تجسد 10% من النشاط الاقتصادي في اللواء.

وكما ذكر سابقاً، تعد الهاشمية منطقة صناعية تحتضن العديد من الصناعات والشركات الرئيسية. وعلى الرغم من أن تلوث الهواء الناتج عن احتراق الوقود وتكرير النفط يشكل مشكلة، إلا أن هناك فرصة ملموسة لتطور الصناعات الحالية وظهور صناعات جديدة نظيفة.

3,0 الفرص الاستثمارية

تقع بلدية الهاشمية ضمن منطقة صناعية رئيسية في الأردن وتضم كذلك إنتاجاً زراعياً كبيراً. وتتمتع البلدية بقربها من مدينة عمّان وتعد تكلفة المعيشة والأراضي فيها منخفضة بالمقارنة مع العاصمة، الأمر الذي يتيح فرصاً لتحسين وتطوير هذين القطاعين. وتتمتع البلدية بموقع استراتيجي على مفترق طرق رئيسية، إلا أنها تفتقر لبنية تحتية فاعلة للمواصلات. وفي هذا الإطار، قد تم تحديد إمكانيات التطوير في المجالات التالية: التنافسية في الإنتاج الزراعي، والحرف الصناعية، والمواصلات.

وفي ضوء ذلك، فإن المستثمرين الأمثل لبلدية الهاشمية يمتلكون خبرات في الصناعات الزراعية والصناعات الحرفية الخفيفة، والتعليم والتدريب، والمواصلات. كما لا بد أن يكونوا راغبين في إنشاء تواجد إقليمي من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها التجمعات الصناعية، بالإضافة إلى اهتمامهم في دعم المشاريع الاستثمارية الصديقة للبيئة.

تعزيز تنافسية الإنتاج الزراعي: تشتهر بلدية الهاشمية بأراضيها وإنتاجها الزراعي. وتضم الأسواق المستهدفة البلديات المجاورة وأسواق التصدير. إلا أن المنتجين أو المزارعين لا يمكنهم دائماً المحافظة على التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية وذلك نظراً لتذبذب جودة الإنتاج والتكلفة في مواسم معينة.

وخلال المرحلة الثانية من إعداد خطط التنمية الاقتصادية المحلية، ستعمل بلدية الهاشمية على إجراء تحليلات لسلسلة القيمة لتحديد سبل تحسين تنافسية الإنتاج الحالي وتيسير استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال.

وكفرصة استثمارية لتحقيق الربح السريع وتحسين جودة المنتج وبالتالي تنافسيته في الأسواق المحلية والخارجية، أشارت بلدية الهاشمية إلى الحاجة إلى إنشاء مستودع تبريد لتخزين المنتجات الزراعية والحفاظ على جودتها، الأمر الذي يتيح للمنتج إمكانية المنافسة بصورة أفضل على المستوى الوطني وتلبية المعايير الدولية للتصدير.

دعم مشاريع الصناعات الحرفية الخفيفة: تتوزع المنطقة الحرفية في الهاشمية على امتداد الطريق الرئيسي للمدينة مما يفرض تحديات بيئية وازدحام مروري.

وخلال المرحلة الثانية من إعداد خطط التنمية الاقتصادية المحلية، ستعمل بلدية الهاشمية على إجراء تحليلات للخدمات والإمكانيات الاقتصادية للحرف الخفيفة، والبحث في خدمات القيمة المضافة والفرص الاستثمارية. وقد تعمل التجمعات الصناعية على إتاحة الفرص لتطوير الوظائف والابتكار، بالإضافة إلى استقطاب الصناعات والخدمات التي تمثل جوانب متعددة من سلسلة القيمة بما يساهم في تحسين جودة السلع والخدمات المقدمة.

وعلى المدى القصير، وكفرصة استثمارية لتحقيق الربح السريع، حددت البلدية مشروع إنشاء منطقة حرفية كأولوية لتجسد المنطقة تجمعاً صناعياً في المستقبل. وسيتم في إطار المشروع نقل المحلات الحرفية من الطريق الرئيسي (محلات الحدادة والتجارة والألمنيوم والزجاج وغيرها) إلى منطقة واحدة. سيساهم ذلك في تيسير وصول المواطنين إلى هذه المحلات وسيعمل على إيجاد منطقة محددة للصناعات الخفيفة والتي تتمتع بإمكانية استقطاب وتطوير صناعات وخدمات مساعدة.

دعم عملية تطوير الخدمات التجارية وتحسين الوصول إليها: أشارت البلدية إلى أن عدم توفر الخدمات التجارية للمواطنين والحاجة إلى إيجاد فرص نحو تطوير هذه الخدمات من خلال إنشاء مجمع تجاري. وكفرصة استثمارية لتحقيق الربح السريع، اقترحت البلدية إنشاء مجمع تجاري يوفر خدماته لأكثر من 60,000 ألف مواطن. وسيجسد المجمع محطة متكاملة تضم كافة المرافق الترفيهية.

تحسين البنية التحتية للمواصلات: تغطي شبكة المواصلات معظم مناطق البلدية إلا أن المواصلات العامة تعد محدودة. ومن ضمن التحديات عدم وجود محطة باصات لخدمة المجتمع، وقد أشارت البلدية إلى ضرورة إنشاء محطة باصات لتحسين شبكة المواصلات والوصول للمواطنين.

تنمية القوى العاملة: لا بد أن تساهم عملية تنمية القوى العاملة في تجهيز العمالة بصورة أفضل بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل. وتعمل القوى العاملة المؤهلة على تعزيز نجاح قطاعات الأعمال والصناعة بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولدعم مشاركة المرأة في سوق العمل، ستعمل البلدية على منح النساء الفرص التدريبية والإرشادية اللازمة. وقد أشارت البلدية كذلك إلى إنشاء مراكز الرعاية كفرص استثمارية محتملة لدعم مشاركة المرأة في سوق العمل. ولاستقطاب فئة الشباب إلى القوى العاملة، يمكن للبلدية بالشراكة مع القطاع الخاص العمل على توفير فرص تدريب وظيفي داخلي، الأمر الذي لن يساهم في تحسين وفره القوى العاملة المؤهلة فحسب، بل سيوفر للشباب الدخل اللازم لتجسير الفجوة الناشئة عن قلة التدريب المهني. وقد يكون لذلك أثر فاعل بشكل خاص في مجالات التدريب الصناعي، ومعالجة الأغذية، والصناعات الناشئة، حيث هناك حاجة إلى كسر القيود الثقافية المتعلقة بتوفير الخدمة.

المشاريع المنزلية: يساهم دعم المشاريع المنزلية في تيسير الفرص والمشاركة الاقتصادية للمرأة، بالإضافة إلى تشجيع الرواد الشباب على مواصلة مساعيهم لإنشاء الأعمال

والاستفادة من الفرص التنموية من خلال الحد من الأعباء المالية على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بما يساهم في نهاية المطاف بتعزيز التنافسية في السوق. يتوجب على البلدية استهداف المواطنين مع التركيز على النساء والشباب بهدف تعزيز الوعي فيما يتعلق بإضفاء طابع رسمي على أعمالهم المنزلية أو على أعمالهم الناشئة.

تجهيز وحدة التنمية المحلية لتصبح أكثر كفاءة في تخطيط وإعداد وإدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص: لدعم إنشاء المشاريع الاستثمارية المحددة في هذه الاستراتيجية، يتوجب على وحدات التنمية الاقتصادية أن تكون مستعدة لتخطيط وإدارة ومراقبة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسيضمن ذلك إعداد دليل إرشادات للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوفير التدريب اللازم لطاقتهم العمل في البلدية وفي وحدات التنمية في المحافظات بشكل خاص.

التكلفة/التمويل بالدينار الأردني	الجهة المنفذة والإطار الزمني	شركاء التنفيذ	خطة العمل
900,000	البلدية الإطار الزمني 2018-2017	وزارة الشؤون البلدية، بنك تنمية المدن والقرى، القطاع الخاص.	إنشاء نظام طاقة شمسية.
1,000,000	البلدية الإطار الزمني 2017-2016	وزارة الشؤون البلدية، بنك تنمية المدن والقرى، القطاع الخاص (مصانع).	إنشاء مجمع سفريات متكامل يضم محلات تجارية.
500,000	البلدية الإطار الزمني 2018-2017	وزارة الشؤون البلدية، بنك تنمية المدن والقرى، القطاع الخاص.	مستودع تبريد للفاكهة والخضروات.

التكلفة/التمويل بالدينار الأردني	الجهة المنفذة والإطار الزمني	شركاء التنفيذ	خطة العمل
500,000	البلدية الإطار الزمني 2018-2016	وزارة الشؤون البلدية، بنك تنمية المدن والقرى، القطاع الخاص.	منطقة حرفية.
200,000	البلدية الإطار الزمني 2019-2017	وزارة الشؤون البلدية، بنك تنمية المدن والقرى، القطاع الخاص.	منزله.
1,500.000	البلدية الإطار الزمني 2020-2018	وزارة الشؤون البلدية، بنك تنمية المدن والقرى، القطاع الخاص.	مجمع تجاري.
----	البلدية الإطار الزمني 2017-2016	القطاع الخاص.	تحديد وإيجاد الفرص الإرشادية للنساء.
----	البلدية الإطار الزمني 2017-2016	القطاع الخاص.	إعداد وإدارة فرص تدريب وظيفي داخلي بالشراكة من القطاع الخاص.

التكلفة/التمويل بالدينار الأردني	الجهة المنفذة والإطار الزمني	شركاء التنفيذ	خطة العمل
30,000	البلدية الإطار الزمني 2016	مشروع مساندة الأعمال المحلية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وزارة الشؤون البلدية.	وضع برنامج تدريبي حول كيفية إعداد وإدارة ومراقبة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لطاقتهم العمل في البلدية.
40,000	البلدية الإطار الزمني 2017-2016	جهة استشارية، جهات مانحة، القطاع الخاص.	إجراء تقييم مفصل حول القطاعات وسلسلة القيمة وتحديد الفرص الاستثمارية على المدى المتوسط والطويل، والقيم المضافة في القطاعات التالية: القطاع الصناعي، القطاع الزراعي.

مشروع مساندة الأعمال المحلية ممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن وتنفذه منظمة FHI 360. تم إعداد هذا التقرير بدعم من الشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID). إن محتوى هذا التقرير هو مسؤولية بلدية الهاشمية الجديدة ولا يعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أو آراء الحكومة الأمريكية.



USAIDLENS



@USAIDLENS

www.jordanlens.org

لمزيد من المعلومات حول فرص الاستثمار المذكورة يرجى الاتصال على:

وحدة التنمية - بلدية الهاشمية الجديدة

هاتف: 05 3811003 - 05 3811051

فاكس: 05 3813268

بريد إلكتروني: qasemsarayra@yahoo.com

بلدية الهاشمية الجديدة